الأمم المتحدة

A/C.4/74/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
11 February 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

المحتويات

البند 50 من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى *(تابع)*

البند 51 من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة *(تابع)*

البند 121 من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة *(تابع)*

إتمام أعمال اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-19784 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:15.

البند 50 من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى *(تابع)* (A/C.4/74/L.10 و A/C.4/74/L.11 و A/C.4/74/L.12 و A/C.4/74/L.13)

البند 51 من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة *(تابع)* (A/C.4/74/L.14 و A/C.4/74/L.15 و A/C.4/74/L.16 و A/C.4/74/L.17)

1 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): عرض مشاريع القرارات الأربعة المقدمة في إطار البند 50 من جدول الأعمال (A/C.4/74/L.10 و A/C.4/74/L.11 و A/C.4/74/L.12 و A/C.4/74/L.13)، فقال إنها تستند إلى القرارات التي اعتُمدت في العام السابق، مع تحديثات تعكس حالة اللاجئين الفلسطينيين وحالة عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بما في ذلك النقص الحاد المستمر في التمويل والذي استمر في تعريض عمليات الوكالة للخطر. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يقر بالدور الحيوي للوكالة في تعزيز الاستقرار الإقليمي وبإسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن هناك حاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهود لدعم تجديد ولاية الوكالة وكفالة تمويل كاف ومستمر ويمكن التنبؤ به طوال فترة تلك الولاية. وحث جميع الوفود على دعم الجهود المبذولة في هذا الصدد، تمشياً مع الالتزامات والمسؤوليات القائمة منذ أمد طويل، وكإعادة تأكيد بالغة الأهمية على تضامنها مع اللاجئين الفلسطينيين حتى التوصل إلى حل عادل لمحنتهم على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

2 - وتابع قائلاً إن الجمعية العامة ستقرر، في مشروع القرار A/C.4/74/L.10، تمديد ولاية الأونروا حتى 30 حزيران/يونيه 2023 دون إخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 194 (د-3). وأضاف أنه أشير في مشروع القرار A/C.4/74/L.12 إلى إنشاء صندوق وقف لدى البنك الإسلامي للتنمية لدعم اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تعزيز الدعم المقدم إلى الوكالة، في آذار/مارس 2019.

3 - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا): عرضت مشروعي القرارين A/C.4/74/L.16 و A/C.4/74/L.17 المقدمين في إطار البند 51 من جدول الأعمال، فقالت إنهما يركزان على الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل. وأكدت أن هذه الانتهاكات وثقتها مختلف هيئات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان توثيقاً جيداً. وللأسف، فإن الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية قد تكثفت. وأشارت إلى أن العنف والدمار اللذين شهدتهما الأيام السابقة أكدا هشاشة الوضع والمعاناة التي يتجرعها ملايين المدنيين الأبرياء. وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال تنفيذ حملتها الاستيطانية غير القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد وحدة الأراضي الفلسطينية وإمكانية تحقيق حل الدولتين. ولذا فقد حثت المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، على وجه الاستعجال. واختتمت كلامها قائلة إن مشروعي القرارين يدعوان إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية، والمجتمعَ الدولي إلى فرض احترام القانون الدولي.

4 - **السيد غيرتز** (ناميبيا): عرض مشروعي القرارين A/C.4/74/L.14 و A/C.4/74/L.15، فقال إنه يجب على إسرائيل الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة، وصكوك وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة. وأكد أنه يجب إنهاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي بذل جهود فورية لمنع تدهور الوضع. وينبغي لهذه الجهود أن تشمل النظر في تدابير لضمان المساءلة عن الانتهاكات المتواصلة. ومن الضروري أيضاً بذل جهود جادة من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.

5 - وأضاف قائلاً إن نص مشروع القرار A/C.4/74/L.14 تم تبسيطه من أجل التركيز على النواحي الأساسية لولاية اللجنة الخاصة وتعزيز الدعم المقدم إلى عمل اللجنة. وأُدمج نص مشروع القرار A/C.4/74/L.15 مع الأحكام الرئيسية المأخوذة من القرار المتخذ في الدورات السابقة بشأن انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

6 - **السيد بورغل** (إسرائيل): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن نص مشاريع القرارات المثير للبس والمتكرر ليس مقصوداً منه سوى ترسيخ نظرة مانوية مفادها أن الفلسطينيين دائماً على حق وإسرائيل دائماً على باطل. وأشار إلى وجود جانبين للرواية:

فتطلعات وشواغل إسرائيل تستحق أيضاً الإنصات إليها. وعلى سبيل المثال، أشارت مشاريع القرارات إلى مجمع الحرم الشريف، بيد أن مجرد الفكرة القائلة بإمكانية إدراج مصطلح ”جبل الهيكل“ بدت غير متصورة. وأضاف أن إسرائيل تعرضت في هذا الأسبوع نفسه لقصف صاروخي مستمر من قطاع غزة؛ غير أنه لم تجر الإشارة إلى المنظمتين الإرهابيتين حماس والجهاد الإسلامي. ورأى أن ولاية الأونروا ستُجدَّد تلقائياً، دون طلب حد أدنى من الضمانات إلى وكالة هزتها مؤخراً فضيحة غير مسبوقة.

7 - ومضى يقول إن مشاريع القرارات هي أبعد ما تكون عن تعزيز السلام والأمن. بل هي عوضاً عن ذلك تشجع الفلسطينيين على تعنتهم وتمسكهم بموقفهم المغالي. وهي بهذا تؤكد رأي إسرائيل القائل بأن اللجنة غير قادرة على القيام بدور بنّاء في تحقيق السلام. وعلاوة على ذلك، تخدم مشاريع القرارات مآرب أنظمة استبدادية مثل نظامي دمشق وطهران، اللذين لا يهدران أي فرصة لطرح نفسيهما كمدافعين عن الفلسطينيين بينما ينتهكان بلا حياء أبسط الحقوق الأساسية لمواطنيهما.

8 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن حكومة بلدها تواصل معارضة التقديم السنوي لأكثر من اثني عشر مشروع قرار متحيز ضد إسرائيل. فمثل هذا النهج الأحادي يضر بفرص السلام بتقويضه الثقة بين الطرفين. ومن المخيّب للآمال أن الدول الأعضاء، رغم دعم الإصلاح، تواصل استهداف إسرائيل دون غيرها. فمشاريع القرارات تسارع إلى إدانة الإجراءات الإسرائيلية، لكنها تكاد لا تقول شيئاً بشأن الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء. وعلاوة على ذلك، يُلقى اللوم على إسرائيل بشأن الحالة في غزة، بينما لم يرد ذكر حماس أو أي جماعة مسلحة أخرى في غزة. وفي هذا الأسبوع نفسه، أطلقت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة وابلاً من الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين. وذكرت أنه من المخجل أن أعمال الإرهاب هذه لم تلقَ إدانة في أي من مشاريع القرارات.

9 - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها سيصوّت لهذه الأسباب ضد مشاريع القرارات، وهو يشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وأضافت أن هذا الموقف ينطبق أيضاً على مشروع القرار A/C.4/74/L.10، الذي يمدد ولاية الأونروا. وذكرت أن حكومة الولايات المتحدة لم تعد تقدم مساهمات مالية للأونروا لأن النموذج الأساسي للوكالة وممارساتها المالية هما، ببساطة، غير قابلتين للاستدامة. وأكدت أن الفلسطينيين يستحقون ما هو أفضل من نموذج في الإمداد تحركه الأزمات يؤدي بصورة روتينية إلى تعريض الخدمات التي تسعى الأونروا لتقديمها للخطر، وأنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تتوقع تمويل المجتمع الدولي لنموذج يقوم على وجود عدد من المنتفعين آخذ في التوسع بلا نهاية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الاستنتاجات الأولية للتحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أعربت عن خيبة الأمل إزاء عدم اتباع أعضاء اللجنة نهجا متبصرا تجاه الوكالة. فخلال جلسة التحاور مع المفوض العام بالنيابة، أتيحت لمانحي الأونروا فرصة إثارة الشواغل والتواصل بصراحة، غير أن ثلاثة منهم فقط وجَّهوا أسئلة. وبغض النظر عن الأبعاد السياسية للغاية للأونروا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء الضغط من أجل المساءلة الكاملة عن أي مخالفات، وزيادة الشفافية، وتقديم تأكيدات موثوقة بوجود تدابير فعالة لمنع التبديد والاحتيال وإساءة الاستعمال في المستقبل. وأكدت أن الولايات المتحدة لا تزال مستعدة للتعاطي مع أصحاب المصلحة الآخرين بشأن خطط نقل بعض الخدمات إلى الحكومات المضيفة أو إلى منظمات غير حكومية دولية أو محلية أخرى، حسب الاقتضاء، من أجل تزويد الفلسطينيين على نحو أفضل بمسار أشد دواماً وموثوقية صوب مستقبل أكثر إشراقاً. وأعربت عن استعداد الولايات المتحدة، في حال عدم اتخاذ خطوات كهذه، للتعاطي مع جميع الدول الأعضاء لضمان عدم تكرار أي ممارسات إدارية أو ادعاءات سوء سلوك تخضع حالياً للتحقيق.

10 - وأكدت التزام الولايات المتحدة الثابت والراسخ بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أما القرارات من قبيل تلك التي سيتم تمريرها في ذلك اليوم، فإنها لن تؤدي إلا إلى صرف الانتباه عن تلك العملية. ولا يمكن أن يبدأ إحراز تقدم نحو السلام إلا بعد انتهاء تحيز الأمم المتحدة ضد إسرائيل. وذكرت أن وفد بلدها سيواصل معارضة كل الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن إسرائيل وأعربت عن أمله في أن تنضم دول أعضاء أخرى إلى الولايات المتحدة في التصويت ضد مشاريع القرارات.

11 - **الرئيس**: قال إنه طُلب إجراء عمليات تصويت مسجلة على مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند 50 من جدول الأعمال، وهي مشاريع قرارات لا تترتب عليها آثار في الميزانية.

مشروع القرار A/C.4/74/L.10: تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين

12 - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن البلدان التالية انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأنغولا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وصربيا، والصومال، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، والكويت، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وملطة، وماليزيا، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

13 - *أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جزر مارشال، غواتيمالا، فانواتو، الكاميرون، كندا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو.

14 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.4/74/L.10 بأغلبية 170 صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع 7 أعضاء عن التصويت.*

مشروع القرار A/C.4/74/L.11: النازحون نتيجة أعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه 1967 وأعمال القتال التالية

15 - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن البحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، وغينيا، وقطر، ولبنان، وماليزيا، وموريتانيا، وناميبيا ونيكاراغوا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

16 - *أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا،

إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، تونس، تيمور– ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، كندا، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، توغو، رواندا، غواتيمالا، فانواتو، الكاميرون، كولومبيا، هندوراس.

17 – *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.11 بأغلبية 162 صوتاً مقابل 6 أصوات، مع امتناع 9 أعضاء عن التصويت.*

مشروع القرار A/C.4/74/L.12: عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

18 – **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن إسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وصربيا، والصومال، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

19 – *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا،

وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

إسرائيل، وجزر مارشال، وكندا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، ورواندا، وغواتيمالا، وفانواتو، والكاميرون، وناورو.

20 - *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.12 بأغلبية 167 صوتاً مقابل 5 أصوات، مع امتناع 7 أعضاء عن التصويت.*

مشروع القرار A/C.4/74/L.13: ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

21 - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصومال، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

22 - *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار،

كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، كندا، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، توغو، رواندا، غواتيمالا، فانواتو، الكاميرون، هندوراس.

23 – *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.13 بأغلبية 163 صوتاً مقابل 6 أصوات، مع امتناع 9 أعضاء عن التصويت.*

مشروع القرار A/C.4/74/L.14: أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

24 – **الرئيس**: قال إنه طُلب إجراء عمليات تصويت مسجلة على مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند 51 من جدول الأعمال، والتي لا تترتب عليها آثار في الميزانية.

25 – **السيدة ريكالاينن** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إنه في الوقت الذي ستتَّبع فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نمطا متناسقا في التصويت على مشاريع القرارات المقدَّمة في إطار البند 51 من جدول الأعمال، فإن الاتحاد الأوروبي ككل لم يعتمد تعريفا قانونيا لمصطلح ''النزوح القسري'' الذي أُستُخدِم في بعض مشاريع القرارات. وفضلاً عن ذلك فإن استخدام لفظة ''فلسطين'' لا يمكن أن يؤخَذ على أنه اعتراف بدولة لفلسطين وهو لا يشكِّل مساساً بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن المسألة، ومن ثم فهو لا يشكل مساساً بمسألة صحة انضمام فلسطين إلى الصكوك الدولية المشار إليها في مشاريع القرارات المذكورة. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها البعثة الفلسطينية لتبسيط مشاريع القرارات وعن تشجيعه لها على مواصلة هذه الجهود في المستقبل.

26 – وفيما يتعلق بالمواقع المقدسة في القدس، ذكرت أن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء التطورات المقلقة والاشتباكات العنيفة المتكررة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. وأردفت أن الاتحاد الأوروبي، إذ يُذكِّر بالمكانة التي تنفرد بها الأماكن المقدسة، يدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل الذي أُوجِد في عام 1967، وذلك تمشيا مع التفاهمات السابقة واعترافا بالدور الخاص للأردن. وأشارت إلى أن موقف الاتحاد الأوروبي من مشاريع القرارات لا ينطوي على تغيير في موقفه بشأن المصطلحات المتعلقة بالحرم الشريف/جبل الهيكل.

27 – وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بإضافة صياغة تؤكد من جديد المكانة التي تنفرد بها الأماكن المقدسة وأهمية مدينة القدس بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث. غير أن إجراء تغييرات قبل أقل من 24 ساعة من التصويت أمر مؤسف فيما يتعلق بالإجراءات ويخلق غموضا لا لزوم له. والاتحاد الأوروبي يفهم الصياغة التي تشير إلى الأماكن المقدسة في القدس على أنها تعكس الأهمية والدلالة التاريخية لكل من مدينة القدس والأماكن المقدسة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث. ويفهم أن كلمة ''التزام'' تشير إلى أهمية احترام الوضع التاريخي الراهن. ومن المهم أن تراعي الصياغة المستخدمة في الإشارة إلى الأماكن المقدسة الحساسيات الدينية والثقافية؛ وقد يؤثر اختيار اللغة المستخدمة مستقبلا في مشاريع القرارات على التأييد الجماعي من جانب الاتحاد الأوروبي لمشاريع القرارات وفقا لنمط التصويت المتَّبَع.

28 – **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن البرازيل تتمسك بموقفها المبدئي فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية الذي أشير إليه في مشروع القرار A/C.4/74/L.15. وهي تؤيد حل النزاع القائم على وجود دولتين وتأسف للتوسع المستمر في المستوطنات، وهي ممارسة تتعارض مع قرارات مجلس الأمن وغيرها من المعايير الدولية، وتخلق عقبة أمام عملية السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن وفد بلده غير قادر على تأييد مشروع القرار بشكله الحالي، ولذلك فإنه سيمتنع عن التصويت.

29 – وقال إن وفد بلده يعتقد أنه ينبغي تبسيط عدد مشاريع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والجولان السوري المحتل التي

تنظر فيها الجمعية العامة واللجان الثانية والثالثة والرابعة. وينبغي على وجه الخصوص، بغية تخفيض عدد مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة الرابعة، دمج نصوص مشاريع القرارات المتعلقة بالمستوطنات غير القانونية مع نصوص مشاريع القرارات الأخرى.

30 - وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، قال إن البرازيل تعيد تأكيد فهمها القاطع بأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير جائز بموجب القانون الدولي. وتنص الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ينبغي لجميع الأعضاء أن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة. وعلاوة على ذلك، تفهم البرازيل أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق تماما على الحالة في الجولان السوري المحتل. وقال إن وفد بلده يشجع الطرفين على السعي إلى تهيئة بيئة سياسية بنّاءة تفضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية، إلا أنه يرى أن مشروع القرار ذا الصلة في شكله الحالي غير متوازن، لأنه يوجه الانتباه حصراً إلى أعمال إسرائيل في الجولان السوري المحتل، ولا يتناول جميع أبعاد الوضع.

31 - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، والصومال، وعمان، وقطر، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا ونيكاراغوا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

32 - *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

أذربيجان، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، البرازيل، جزر مارشال، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إسواتيني، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تشيكيا، توغو، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، غانا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

33 - *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.14 بأغلبية 82 صوتاً مقابل 11 صوتاً، مع امتناع 78 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار A/C.4/74/L.15: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل

34 - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا،

والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصومال، وعمان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

35 – *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

إسرائيل، وجزر مارشال، وكندا، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناورو، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، وإسواتيني، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وتوغو، وجنوب السودان، ورواندا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وهايتي، وهندوراس.

36 – *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.15 بأغلبية 156 صوتاً مقابل 6 أصوات، مع امتناع 15 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار: A/C.4/74/L.16: الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

37 – **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: البحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، والصومال، وقطر، ولبنان، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وناميبيا.

38 – *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوبا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

أستراليا، وإسرائيل، وجزر مارشال، وغواتيمالا، وكندا، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

إسواتيني، وبابوا غينيا الجديدة، وبيلاروس، وتوغو، وجنوب السودان، ورواندا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهايتي، وهندوراس.

39 – *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.16 بأغلبية 154 صوتاً مقابل 8 أصوات، مع امتناع 14 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار A/C.4/74/L.17: الجولان السوري المحتل

40 – **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: بروني دار السلام، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وماليزيا، وناميبيا، ونيجيريا.

41 – *أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار* A/C.4/74/L.17.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا،

وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، وإسواتيني، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وتوغو، وجنوب السودان، ورواندا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وهايتي، وهندوراس.

42 – *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.17 بأغلبية 155 صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع 19 عضواً عن التصويت.*

43 – **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء صوتت في أكثر من 50 دورة للجمعية العامة لصالح مشاريع القرارات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان، ودعت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى إنهاء الاحتلال والكف عن انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة. وأردف قائلاً إن مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وللجولان السوري ليست مسألة تخضع للأهواء الإسرائيلية، بل هي مسألة قانونية يتناولها الدبلوماسيون لدى الأمم المتحدة بتلك الصفة.

44 – واسترسل قائلاً إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت شريكا رئيسيا في العدوان الإسرائيلي ومنعت مجلس الأمن على مدى عقود من مساءلة إسرائيل. وأضاف أن تصويت الولايات المتحدة يجعل من الواضح للجميع أن ذاك البلد لم يكن قط محايدا وأنه ليس مؤهلاً للقيام بدور راعي عملية السلام في الشرق الأوسط، ذلك الدور الذي ادعاه لنفسه. وكان حريا بالولايات المتحدة، بوصفها دولة عظمى وعضوا دائما في مجلس الأمن والبلد المضيف لمقر الأمم المتحدة، أن تنشئ تحالفا دوليا لتحقيق السلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعادة الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها الشرعيين، بدلاً من إقامة تحالف غير قانوني مع رعاة الإرهاب وممارسة العدوان وترسيخ الاحتلال وسرقة البترول السوري.

45 – وأتبع ذلك بقوله إن الغالبية العظمى من الدول تعترف بأن الجولان السوري المحتل أرض سورية. وسيعاد إلى سورية بأي وسيلة يستلزمها الأمر، شاءت إسرائيل أم أبت. ونبّه إلى أن إسرائيل إنما تفتح الباب أمام الخيار العسكري، برفضها إعادة الجولان السوري إلى أصحابه شعباً وحكومة.

46 – **السيد سهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن اتخاذ جميع القرارات في إطار البندين 50 و 51 من جدول الأعمال بأغلبية ساحقة يدل على ما تحظى به حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ومساءلة نظام الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمه المرتكبة في حق الفلسطينيين، لا سيما النساء والأطفال منهم، من تأييد واسع النطاق بين أعضاء اللجنة. وأردف قائلاً إن قضية فلسطين كانت على مدى العقود السبعة الماضية القضية الأساسية التي تواجه الشرق الأوسط وأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المشاكل الأخرى في المنطقة. وأضاف قائلا إن جوهر المسألة يتمثل في استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وأعمال العدوان، والفظائع التي لا هوادة فيها. وقال إن العالم أصيب بصدمة بسبب قتل الأطفال والنساء والمسنين الأبرياء، بما في ذلك حوادث القتل التي وقعت في غزة؛ وأضاف أن هذه الحوادث ليست إلا مجرد مثال واحد على معاناة الشعب الفلسطيني على مدى العقود الماضية. ولذلك فمن السخف أن يستخدم النظام الإسرائيلي دعاية فارغة ضد بلدان أخرى كستار للتغطية على جرائمه.

47 - وأتبع ذلك بقوله إن عددا من البلدان المعنية والأمم المتحدة ومنظمات أخرى اتخذ مبادرات عديدة منذ وقوع مأساة فلسطين لمعالجة الأزمة والتخفيف من محنة الشعب الفلسطيني. وقد اتخذت قرارات تدين النظام الإسرائيلي، واقترحت خططا مختلفة للسلام، وأنشئت بعثات لتقصي الحقائق. واستدرك قائلا إن دعم بعض القوى للنظام الإسرائيلي قد حال دون قيام المجتمع الدولي بإيجاد حل عادل للأزمة.

48 - واختتم مؤكداً أنه لن يتأتى إنهاءُ عقود من النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإقامةُ سلام دائم إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وإقامة دولة فلسطين التي تتمتع بالسيادة، وتتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس.

49 - **السيد منصور** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر هو اليوم الوطني لدولة فلسطين، وبرغم ذلك نعى شعبه في ذلك اليوم 34 مدنيا، من بينهم ثمانية أطفال، ذُبحوا في عمل عدواني وحشي ارتكبته السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في قطاع غزة. وأعرب عن إدانة دولة فلسطين الهجوم بأشد العبارات الممكنة، وطالب بوضع حد فوري لهذه الأعمال، وحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على كفالة تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

50 - وأعقب ذلك بقوله إن مشروع القرار A/C.4/74/L.10 حصل على 170 صوتا مؤيدا، وهو عدد غير مسبوق. ولم يصوت ضده سوى وفدين. وأعرب عن امتنان وفد بلده لما قررته الدول الأعضاء من تمديد ولاية الأونروا، بالرغم من التنمر والابتزاز والضغط، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أن اعتماد مشروع القرار يوجه رسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن الأونروا، التي أثبتت أنها إحدى قصص النجاح البارزة التي حققتها الأمم المتحدة. وأعرب عن امتنان دولة فلسطين لموظفي الأونروا البالغ عددهم 000 30 موظف، ولا سيما مفوضها العام المنتهية ولايته، بيير كراينبول، الذي استهدفه بعض الأطراف بسبب دفاعه المستند إلى مبادئ عن ولاية الوكالة وعن اللاجئين الفلسطينيين. وأعرب عن امتنانها لجميع الوفود التي وجهت، بمشاركتها في الدورة الحالية، رسالة مفادها أنه لا يمكن تجاهل حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وأن أولئك الذين انتهكوا القانون الدولي لابد أن يحاسبوا، وأن الاحتلال لابد أن ينتهي، وأن دولة فلسطين المستقلة لا بد أن تقام وأن تكون القدس الشرقية عاصمتها.

البند 121 من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.4/74/L.9)

مشروع المقرَّر A/C.4/74/L.9: برنامج العمل والجدول الزمني المقترحان للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة

51 - **الرئيس:** قال إن مكتب الدورة الخامسة والسبعين سيعيد النظر في برنامج العمل وسيُدخِل تغييرات عند الاقتضاء. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/C.4/74/L.9 دون تصويت.

52 - *تقرر ذلك.*

53 - *اعتُمد مشروع المقرر A/C.4/74/L.9.*

اختتام أعمال اللجنة

54 - **الرئيس:** قدّم لمحة عامة عن أنشطة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، ثم أعلن أن اللجنة اختتمت أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:30.